الجزء السادس

الحل الإسلامي والبرامج التفصيلية

- تصوير الشبهة والرد عليها
- الحل الإسلامي واضح المعالم
- المكتبة الإسلامية غنية بالبحوث
- الحركات الانقلابية لا تعنى بالتفصيلات
- رعاية الضرورات
- مراعاة سنة التدرج

الحل الإسلامي والبرامج التفصيلية

تصوير الشبهة:

يقول بعض الناس: إذا كنتم تنادون بالحلّ الإسلامي، والعودة إلى شريعة الإسلام، ومنهج الإسلام. فأين هي برامجكم التفصيلية، ومناهجكم الشاملة، وأنظمتكم الدقيقة في كل شأن من شؤون الحياة، ولكل ناحية من نواحي المجتمع؟. وما حلولكم للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟ كيف تعالجون مشكلات البنوك وما يجري في عروقها من الربا؟ وكيف تصنعون بشركات التأمين؟ وما موقفكم من قضية المرأة والاختلاط والتبرج والأزياء؟ وهل أعددتم قوانين جديدة تحلّ محلّ القديمة؟ أم تريدون أن تقودونا إلى متاهات لا يعرف فيها دليل، ولا يهتدى فيها إلى سبيل؟ أو تخوضوا بنا بحاراً من التجارب، لا ندري أين شواطئها، ولا كيف عواقبها؟.

الرد عليها:

والذين يتساءلون هذا التساؤل أحد رجلين:

إما رجل غافل حسن النية، خيل إليه أو ألقي في روعه أن الذي ذكر. من الحلول والتفصيلات شيء متعذر أو متعسّر، فيظنه عقبة كؤوداً في سبيل الحل الإسلامي حقاً.

وإما رجل مدخول مضلِّل، يعرف الحقيقة، ولكنه يريد أن يشغل دعاة الإسلام بما ليس بمشغلة، ويصعب عليهم الطريق بما ليس بصعب.

وجوابنا عن هذا الصنف وذاك يتمثل في بيان حقيقتين هامتين:

الحل الإسلامي واضح المعالم:ـ

الحقيقة الأولى: أن الاتجاه إلى الحلّ الإسلامي ليس اتجاهاً إلى مفازة ولامتاهة، بل إلى حلّ واضح المعالم[1]، بيّن الحدود، أصوله العامة معروفة، وقواعده الكلية مدروسة، وخطوطه العريضة بارزة، وقد حكمت به أمة الإسلام الكبرى ثلاثة عشر قرناً، فلم يضن بواقعة جديدة، ولم يعجز عن تقديم العلاج لأي مشكلة، وإذا جمد بعض علمائه في بعض العصور، وأغلقوا باب الاجتهاد على أنفسهم، فالذنب ذنبهم، ومن ضيَّق على نفسه ضيَّق الله عليه.

إنه حلٌّ له مصادره الثابتة من نصوص القرآن والسنة الصحيحة الصريحة، وله مصادره المتجددة من القياس والاستصلاح والاستحسان وغيرها من أوجه النظر والاجتهاد.

إن الأصول والخطوط الإسلامية العريضة التي يهدي إليها القرآن والسنة، وبجوارها الثروة الفكرية والتشريعية التي خلفها لنا أئمة الإسلام وفقهاؤه من شتى المدارس والمذاهب، على مدى الأعصار والقرون، منذ عهد الصحابة ـ أفقه الناس للإسلام ـ فمن بعدهم، ستكون هي المصابيح الهادية في طريقنا إلى العودة المنتظرة إلى الإسلام، واستئناف حياة إسلامية صحيحة، توجهها عقيدة الإسلام، وتحكمها شريعته، وتسودها مثله وأخلاقه، وتضبطها آدابه وتقاليده.

وقد ذكرنا في الجزء الثاني من هذه السلسلة الحد الأدنى الذي يلزم معرفته من «معالم الحل الإسلامي» المنشود في شتى جوانب الحياة الفكرية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها.

المكتبة الإسلامية غنية بالبحوث:

وقد حفلت المكتبة الإسلامية الحديثة ـ وخاصة في السنين الأخيرة ـ

(١) انظر: خصيصة «الوضوح» من كتابنا «الخصائص العامة للإسلام». ط ثانية. مكتبة وهبي. ومؤسسة الرسالة.

بمجموعة قيمة من الكتب والدراسات العلمية الناضجة في شتى جوانب الحقل الإسلامي، سدت فراغاً ملموساً في هذه الناحية، ولا زالت العقول الإسلاميه تبحث وتنتج، وستظل تبحث وتنتج. وسيزداد بحثها وإنتاجها طولاً وعرضاً وعمقاً، يوم تتبنى ذلك دولة مسلمة حقاً، تخطط وتوجه، وتجند وتشجع.

وإذا أخذنا مجالاً كالمجال الاقتصادي الإسلامي مثلاً، نجد أن ثمة عشرات من الرسائل العلمية الأكاديمية ـ من رسائل الماجستير والدكتوراه ـ قدمت للجامعات والكليات والأقسام المعنية بالدراسات الإسلامية، عالجت موضوعات شتى تدور حول الاقتصاد الإسلامي بفروعه المختلفة.

وهناك مئات من الكتب والبحوث المتنوعة، منها البسيط والوسيط والوجيز، كتبت بأكثر من لغة حول الاقتصاد الإسلامي.

وفي المؤتمر الإسلامي العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، الذي انعقد بمكة المكرمة منذ نحو عشر سنوات، قدم ـ أحد المشاركين فيه ـ الأستاذ الدكتور محمد نجاة الله الصديقي ـ دراسة بيلوجرافية، أحصى فيها ما وصل إليه علمه مما كتب عن الاقتصاد الإسلامي باللغات العربية والأوردية والإنجليزية، فبلغ مجموعها بضع مئات.

وبعد ذلك ظهرت كتب ودراسات أخرى كثيرة، أشارت إليها مجلة (المسلم المعاصر) في أكثر من عدد من أعدادها.

وقامت مؤسسات مالية إسلامية، مصارف وشركات استثمار، وشركات تأمين أو تكافل إسلامية، حتى بلغ عدد البنوك الإسلامية أكثر من خمسين.

وقد أحيت هذه المصارف الإسلامية كثيراً من فقه المعاملات، الذي كان مهجوراً أو مطموراً في بطون الكتب، وبدأت تظهر فتاوى ودراسات، وتعقد ندوات خاصة ومؤتمرات عامة، حول المصارف الإسلامية، وقد عقد منها الآن خمسة، قدمت لها دراسات، وصدرت عنها توصيات.

كما صدرت فتاوى لهيئات الرقابة الشرعية فيها مثل: فتاوى (بيت التمويل

الكويتي) وفتاوى (بنك فيصل الإسلامي السوداني) و(بنك فيصل الإسلامي المصري) ومقررات وتوصيات ندوات (بنوك البركة) السنوية. وكذلك صدر عن بعضها مجلات تعنى بهذا الجانب مثل مجلة (الاقتصاد الإسلامي) عن بنك دبي، ومجلة (النور) عن (بيت التمويل الكويتي)، كما أنشىء المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، وصدرت عنه بحوث وكتب قيمة ومجلة متخصصة.

وأنشىء مركز آخر، تابع لكلية التجارة بجامعة الأزهر.

وأنشئت جمعية الاقتصاد الإسلامي في القاهرة.

وكم عقدت ندوات وحلقات متخصصة في أكثر من بلد إسلامي عن الاقتصاد الإسلامي أو عن جانب منه مثل (التنمية) أو (الزكاة) أو (الموارد) أو (البنـوك) في القاهرة وجدة والكويت ودبي وأبو ظبي وقطر وباكستان وتركيا والخرطوم والأردن وغيرها...

وقام (بيت الزكاة) في دولة الكويت الذي عقد مؤتمرين علميين حول الزكاة وأحكامها، وأصدرت اللجنة العلمية في المؤتمر الأول عدة فتاوى وتوصيات، ثم تكونت الهيئة العلمية العالمية لقضايا الزكاة المعاصرة.

كما صدرت عدة قوانين للزكاة في عدد من البلاد الإسلامية.

ومما يذكر هنا أن عدداً من المجامع العلمية مثل مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، ومجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والذي يمثل كل الدول الإسلامية المشاركة في المنظمة، والمجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي، كلها قد شغلت بموضوعات عدة تتعلق بالاقتصاد الإسلامي وما يتطلبه من اجتهاد، وصدرت عن هذه المجامع فتاوى أو توصيات أو قرارات في بعض الأمور المعروضة، ولا زال بعضها تحت البحث.

ومما له علاقة بهذا الجانب الدراسات التي تناولت موضوع التأمين: مثل

ما كتبه الأساتذة: مصطفى الزرقا، وعلي الخفيف، وحسين حامد حسان، وعبد الرحمن عيسى، والبهي الخولي، وعيسى عبدة، وعبد الله بن زيد المحمود، وداود حمدان، ومحمد الدسوقي، إلى غير ذلك من البحوث التي صدر بعضها في كتب ونشر في المجلات.

وبعضها ألقي في مؤتمرات علمية كمجمع البحوث بالأزهر، وأسبوع الفقه الإسلامي الذي عقده المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بدمشق في عهد الوحدة بين مصر وسوريا، وصدرت بحوثه في مجلد كبير. وكان موضوع التأمين يشغل نصف هذه البحوث إن لم يكن أكثر.

بقي اختيار رأي من هذه الآراء، وذلك موكول إلى «جماعة المجتهدين» أو إلى الدولة المسلمة ممثلة في مجلس تشريعها أو شوراها.

وفي العالم الإسلامي الآن كفايات متنوعة، تستطيع أن تضع الحلول الجزئية، والصور التفصيلية لكل مشكلة من مشكلات الحياة المعاصرة، في ضوء الإسلام. ومن اليسير أن يتجمع أصحاب هذه الكفايات، ويبدؤوا العمل فوراً عندما يجنّدهم حاكم مسلم، وتستنفرهم دولة مسلمة.

المهم أن يصح منا العزم، وتصدق النية في العودة إلى الإسلام، وتطّبق شريعته فسرعان ما يتضح الطريق.

ويمكن أن تقوم الآن مجامع الفقه الإسلامي في جدة ومكة أو البحوث الإسلامية بالأزهر، بدور علمي في بيان ملامح المجتمع المنشود في ضوء اجتهاد معاصر قويم، تحدَّثنا عن معالمه وضوابطه في كتابنا عن (الاجتهاد في الشريعة الإسلامية): نظرات تحليلية في الاجتهاد المعاصر.

الحركات الانقلابية الكبرى لا تعنى بالتفصيلات:

والحقيقة الثانية: أن الحركات الكبرى التي غيّرت وجه الحياة، وحوّلت مجرى التاريخ، لم تقدم للناس إلا فلسفة أو هداية كلية، ومفاهيم عامة،

تندرج تحتها أحكام وتعاليم جزئية كثيرة.

فالأديان حين ظهرت لم تدع إلا إلى مبادىء عامة، تجدد بها وجه الحياة، وتقوم بها عوج المجتمع، كالتوحيد، والإيمان بالجزاء، والعمل الصالح، ومكارم الأخلاق. ولم تقدم للناس مجموعات قانونية، أو مجلدات في تطوير الآداب والفنون والإصلاح الاجتماعي.

كان مجرّد نداء الرسل في أقوامهم المشركين: ﴿**أن اعبدوا الله، واجتنبوا الطاغوت**﴾[1] يشير إلى وجه المجتمع الجديد، ويرسم تقاطيعه.

فإذا كان في المجتمع رذيلة معينة ندد الرسول بها، وحذّر منها وأنذر، كقول لوط: ﴿**أتأتون الذكران من العالمين وتذرون ما خلق لكم ربكم من أزواجكم؟ بل أنتم قوم عادون**﴾[2]، وقول شعيب: ﴿**ولا تنقصوا المكيال والميزان، إني أراكم بخير**﴾[3].

كان رسول الإسلام يبعث إلى ملوك الأرض وأباطرة الدول الكبرى بهذه الآية الكريمة: ﴿**تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم: ألا نعبد إلا الله، ولا نشرك به شيئاً، ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله**﴾[4] فيفهمون ـ بهذه الآية وحدها ـ أي حياة ينشد، وأي مجتمع يريد. ثم لما قام المجتمع الإسلامي في المدينة، جاء التشريع المفصل لكل نواحي الحياة.

وليست الأديان وحدها هي التي اقتصرت على المفاهيم الكلية، والمبادىء العامة. فكل الحركات (الأيديولوجية) الكبرى كانت كذلك.

فالثورة الفرنسية الليبرالية، إنما جمعت الناس حول مبادىء ثلاثة: الحرية، والإخاء، والمساواة. وفهم أنصارها وخصومها ماذا تعني هذه

---

(١) سورة النحل: ٣٦.

(٢) سورة الشعراء: ١٦٥، ١٦٦.

(٣) سورة هود: ٨٤.

(٤) سورة آل عمران: ٦٤.

الكلمات، وعرفوا من خلال هذا الشعار القسمات العامة لوجه المجتمع الجديد.

ولهذا أقول: إن مطالبة الدعاة إلى نظام الإسلام وحدهم بالحلول الجزئية، والمناهج التفصيلية لكل شيء، ضرب من التعسف والتزمُّت، لا يقبله منطق، ولا يرضاه منصف، ولم تقدم أية أيديولوجية جديدة، فضلاً عن إيديولوجية قديمة أصيلة مرتبطة بعقيدة المجتمع ومشاعره وتراثه.

ولنأخذ «الماركسية» مثلاً، هل كانت أعدت لكل أمر عدته، ووضعت لكل جانب من الحياة برنامجه المفصل، قبل استيلائها على الحكم في (روسيا) أو غيرها؟.

كلا، بل كانت ترفض ذلك، وكان كل همها موجهاً إلى الجانب السلبي، أي الجانب الذي يجب أن تزيله وتهدمه في الحياة القديمة. أما ماذا يجب أن تبنيه، فلم يضع ماركس، ولا لينين، أي تفصيلات للمجتمع الذي ينشدانه.

وقد علقت على ذلك الكاتبة الماركسية «روزا لوكسمبرغ» فقالت: «إننا نعرف ماذا يجب أن نزيل أولاً، كي نحرر الطريق، ونعدها لاقتصاد اشتراكي. ولكن عندما نتطلع إلى الخطوات الجزئية، والعملية الضرورية، لإشادة المبادىء الاشتراكية في الاقتصاد والقانون، وجميع العلاقات الاجتماعية لا نجد مفتاحاً لذلك في أي من الكتب الاشتراكية. ليس في الأمر نقص، بل ميزة تجعل الاشتراكية العلمية متفوقة على الاشتراكية المثالية. ففي إمكان المجتمع الاشتراكي أن يكون ـ بل يجب أن يكون ـ نتاجاً تاريخياً ينشأ عن تجارب الاشتراكية الخاصة، ويظهر أثناء تحققها. فتطور التاريخ تطوراً حيّاً ينطوي دائماً على إنتاج الحل المناسب لكل حاجة اجتماعية حقيقية».

ثم تنتهي «لوكسمبرج» إلى القول: «بأنه من الممكن تخطيط الوجه السلبي، وجه الهدم، وإعلانه بقرار، ولكن ليس بالمستطاع تحقيق البناء ـ أي

الناحية الإيجابية ـ عن طريق القرارات»[1].

ومن هنا يقرر «ندلوب ميلا»: أن «ماركس» كان «بخيلاً» جداً في تحديد المجتمع الجديد، وفي امتناعه عن إعطاء أية صورة واضحة عنه[2].

أما «سوريل» فيقول: إننا لن نتهم بالترديد مهما كررنا القول بأن الماركسية تنقض أية فكرة عن المجتمع المقبل، كما تصوره الاشتراكيون المثاليون؛ لأن رفض أي تحديد له يشكل أحد العناصر الرئيسية الأولى في الماركسية[1].

كتب «ماركس» عام ١٨٦٩م إلى صديقه «بيسلي» ـ الذي نشر مقالاً عن مستقبل الطبقة العاملة ـ رسالة يقول فيها: «إنه كان يعتبره ـ قبل هذا المقال ـ الثوري الإنجليزي الوحيد، ولكنه أخذ يعتبره رجعيّاً بعدئذ؛ لأن أي اشتراكي يرسم خطة للمستقبل يكون رجعيّاً!»[1].

كل ما أكدت عليه الماركسية هو تربية «البروليتاريا» تربية ثورية، حتى إذا تولت هي زمام السلطة، وتحققت دكتاتوريتها، برز المجتمع الشيوعي آنذاك، دون أي توجيه أو تنظيم أو مشروع؛ لأن مشاريع من هذا النوع هي من صفات المثاليين!.

اعتبر «ماركس» ـ كما يلاحظ سوريل وغيره ـ أن البروليتاريا لا تحتاج إلى دروس من مخترعي الحلول للمشاكل الاجتماعية، بل تسلم الإنتاج حيث تتركه الرأسمالية. فليست هناك أية حاجة لبرامج عن المستقبل؛ لأنها تبتدىء تدريجياً في المعامل[3].

وهذا الاتجاه النظري لمؤسس «الاشتراكية العلمية» يؤكده الواقع التاريخي لتطور الاشتراكية في روسيا السوفيتية.

---

(١) عن كتاب: «الإيديولوجية الانقلابية» تأليف د. نديم البيطار ص٣٩٤.
(٢) المصدر نفسه ص٣٩٥.
(٣) المصدر نفسه ص٣٩٦.

يقـول مؤلفو «علم الاقتصاد الحديث»[1]: «لقد ركز كل من «ماركس» و«لينين» اهتمامهما في العقائد الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك عندما تسلّم «البولشفيك» زمام السلطة سنة ١٩١٧م لم يكن أمامهم أي مخطط جاهز للنظام الاقتصادي الذي ستنشئه ديكتاتورية العمال، وقد حاولوا لفترة قصيرة تطبيق نظرية ماركس في «القيمة المنبثقة من العمل» ولكنهم تخلوا عن هذه المحاولة. وأظهر «البولشفيك» براعة سياسية أمنت لهم البقاء في الحكم، وأخذوا يطبقون التجارب على ممرّ السنين حتى أنشأوا النظام الروسي الحالي. وربما كان باستطاعة الزعماء الروس أن يكشفوا نفس النتائج بطريقة أقصر، وكلفة أقل، لو درسوا علم الاقتصاد دراسة نظامية. ولكن عقيدتهم الماركسية كانت تنكر هذا العلم من أساسه».

وهذا الاتجاه إلى الاهتمام بالعقائد والمفاهيم الرئيسية، الذي كان من سمات الماركسية، هو ما تبناه «اليسار العربي» أيضاً. كما يتضح ذلك في اتجاه حزب «البعث العربي» قبل أن يتسلم السلطة، فقد كانت كتاباته ـ كما يقول د. منيف الرزاز ـ قليلة الاهتمام بتصور مجتمع المستقبل، بل إن فيلسوف الحزب ـ ميشيل عفلق ـ يرفض في إحدى مقالاته أن يبحث صورة هذا المجتمع[2].

والعجب بعد هذا كله أن نجد من الماركسيين واليساريين العرب من يجادل دعاة الفكرة الإسلامية حول صور تفصيلية للمستقبل الذي ينشدون، ويورطونهم في أسئلة متلاحقة عن الحلول الجزئية، والبرامج المفصلة لكل صغيرة وكبيرة من شؤون المجتمع، ومناحي الاقتصاد والقانون والتعليم والآداب والفنون و... و...

وكثيراً ما سمعنا منهم هذه الأسئلة: ما موقفكم من البنوك؟ وما رأيكم في مشكلات الإسكان والصحة والمجاري والماء والكهرباء؟ أو رواتب الموظفين،

---

(١) كتاب: علم الاقتصاد الحديث، ص٤٤٥.

(٢) انظر: التجربة المرة ص٦٥، تأليف: د. منيف الرزاز.

والقطاع العام والخاص... وأزياء النساء و(التواليت) و(المانوكير) وأزمة المواصلات، وخطف الطائرات و... و... الخ؟؟!!.

إن بحسبنا أن نقول: إننا نحارب الإلحاد والإباحية، والخلاعة والتهتك، ونرفض الربا والاحتكار، والخمر والميسر، والإثم والبغي بغير الحق، وسائر المنكرات التي حرمها الإسلام، ولم تعد خافية على أي مسلم.

بحسبنا أن نعلن: أننا نريد مجتمعاً وصفه الله بقوله: ﴿**والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض، يأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، ويقيمون الصلاة، ويؤتون الزكاة، ويطيعون الله ورسوله**﴾[1]، وبقوله: ﴿**وأمرهم شورى بينهم**﴾[2].

بحسبنا أن نبين ملامح المجتمع المسلم المنشود، ومعالم نظامه للحياة، من الشورى في الحكم، والعدل في توزيع الثروة، والمساواة في تطبيق قانون الشرع، والإخاء بين أفراد المجتمع وفئاته، وحرية الاجتماع والقول والنقد في غير فحش ولا عدوان على حق الآخرين، وسيادة القيم الإيمانية، والمثل الأخلاقية على كل قيمة في المجتمع، وإعلاء رابطة الأخوة الإسلامية، والعمل على تحقيق الوحدة الإسلامية الكبرى بدءاً بالوحدة العربية، التي تعتبر خطوة مهمة في طريق الوحدة الإسلامية والعرب هم عصبة الإسلام. واللغة العربية هي لسان عبادته ووعاء ثقافته، وجعل الإيمان بالله وبالآخرة وبرسالة الإسلام الشاملة أساس التربية والتعليم، ومحور التثقيف والإعلام، وتطهير الثقافة من السموم الفكرية الغازية، ومن رواسب عصور التخلف، وإحياء التقاليد الإسلامية الأصيلة، ومحاربة العادات والتقاليد الضارة الدخيلة، من الميوعة والخلاعة والتحلل، وتربية الشباب على معاني الجد والاستقامة، والفتيات على معاني العفاف والحياء، والشعب كله على معاني الحق والخير والطهر والقوة والدعوة إليها والجهاد في سبيلها.

---

(١) سورة التوبة: ٧١.

(٢) سورة الشورى: ١٧١

وبجوار هذا كله الاستفادة كل الاستفادة بـ «العلم الحديث» ووضع خطة للتفوق فيه، والتبريز في كل ميادينه، واستخدام أقصى ما تقدمه (التكنولوجيا) المعاصرة، لتطوير مجتمعنا، واستغلال طاقاته الضخمة كلها المادية والبشرية، وبناء اقتصاده وقواته المسلحة على أحدث الأسس العلمية العصرية. . . إلى غير ذلك من الملامح والمعالم العامة.

وبحسبنا أن نعمل على تربية الجيل المسلم الجديد الذي يقود الاتجاه الجديد، ويبني المجتمع الجديد على تقوى من الله ورضوان، مستهدياً بهدي الإسلام.

أقول: هذا حسبنا، وهو كاف للرد على المجادلين والمناورين من خصوم الاتجاه الإسلامي، وبخاصة الماركسيون واليساريون منهم.

ومع هذا لم نكتف بالملامح والخطوط العريضة، بل قدم الإسلاميون ـ كما ذكرت ـ كثيراً من الحلول والصور التي لا تخلو من تفصيل، قطعاً للألسنة المماراة، وزيادة في البيان والإيضاح، وإقامة للحجة على المرتابين والمتوجسين من قدرة الفكر الإسلامي على مواجهة الحياة الحديثة، والعلم المتطور، والمجتمع المتغير، بحلول وعلاجات تواكب تقدمه، وتوائم تطوره، وتهديه سبله، وبعد هذا البيان لا عذر لمتخوف ولا مرتاب.

حقائق يجب أن تعلم:

وأحب أن أنبه هنا على بعض أشياء قد تغيب عن بعض الناس:

أولها: أن كثيراً من المشكلات التي نعانيها اليوم، ونشكو منها، ونختلف في وصف علاج إسلامي لها، قد لا تبرز أصلاً في ظل المجتمع الإسلامي الصحيح؛ لأن بروزها الآن ثمرة لأوضاع غير إسلامية، ونتيجة لمجتمع غير ملتزم بمنهج الإسلام، ونظام الإسلام. فإذا تغيرت صفة المجتمع، وتغيرت أوضاعه بظهور المجتمع المسلم المتوازن المتكامل، بمقوماته وخصائصه وأوضاعه ـ تلاشت تلك المشكلات أو انكمشت، ولم تعد تكوّن مشكلة حقيقية.

مثال ذلك: أن غياب نظام التكافل الإسلامي بما فيه فريضة الزكاة، وتخلي الدولة عن مسؤوليتها تجاه رعاياها، تلك المسؤولية التي تتمثل في قول الرسول - ﷺ - «أنا أولى بكل مسلم من نفسه، من ترك مالاً فلورثته، ومن ترك ديناً أو ضياعاً - أولاداً صغاراً لا مال لهم - فإلي وعليّ»[1] والتي جعلت عمر بن الخطاب يفرض لكل مولود في الإسلام نصيباً في بيت المال.

أقول: إن غياب هذا النظام الإسلامي مع تعقد الحياة الحديثة، وغلبة الأنانية على الناس، وتفكك الروابط الأسرية، جعل الناس يخافون على أنفسهم وعلى أولادهم من بعدهم، مما جعلهم يرحبون بنظام التأمين الغربي على الحياة وغيرها.

وفي اعتقادي أنه لو طبق نظام التكافل الإسلامي، وجمعت الزكاة كما يريد الإسلام، وصرفت كما يريد الإسلام في المصارف الشرعية، ومنها الفقراء والمساكين والغارمون، وقد وضّحتها بتفصيل في كتابي «فقه الزكاة» لاستغنى الناس عن اللجوء إلى التأمين الغربي، بكفالة الإسلام، وتأمين الإسلام.

ثانياً: أن من الناس من يتصور أن كل ما في مجتمعنا الحالي مخالف للإسلام، وأن كل الأنظمة والقوانين والمؤسسات ستهدم وتبنى من جديد. وهذا ليس بتصوّر سليم. فأكثر الأنظمة والقوانين والمؤسسات القائمة ستبقى، ولكن بعد أن تنقى من العناصر الغريبة المناوئة للإسلام، وتطعم بالعناصر الإسلامية الخالصة، وبهذا تكتسب الشرعية، وتستحق البقاء باسم الإسلام.

لنأخذ مؤسسة (كالسينما) مثلاً، فهل يهدم النظام الإسلامي دور (السينما)؟ أو يبقيها مثلاً لغير المسلمين، ويحرمها على المسلمين؟.

كلا. إن نظام الإسلام لا يمنع قيام دور للسينما، لكن مع بعض القيود، مثل:

١ - أن يكون عددها معقولاً وملائماً لمجتمع جاد، لا مجتمع عابث.

---

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة.

٢ ـ ألا تكون أداة لإثارة الشهوات الدنيا، وتحطيم القيم العليا، وإفساد أخلاق الشبان والشابات، وإفساد العقول بالأفكار الدخيلة المخالفة لعقائد الأمة ومفاهيمها، ولهذا كان لا بدّ من انتقاء (الأفلام) التي تعرضها، وتوجيه المؤلفين والمخرجين والمنتجين إلى النافع منها، سواء كانت توجيهية أم ترفيهية. أما (الأفلام) المخربة والغثة فلا موضع لها في مجتمع صاحب رسالة.

٣ ـ ألا تصادم مواقيت الصلوات، فلا يجوز أن يبدأ عرض فيلم قبيل المغرب لينتهي بعد العشاء. حتى لا يكون المجتمع ممن أضاعوا الصلاة، واتبعوا الشهوات.

٤ ـ ألا تتخذ أعشاشاً للغرام، وأوكاراً للمتفلتين والمتفلتات من قيود الفضيلة.

٥ ـ ألا تتخذ وسيلة لابتزاز أموال الشعب، نتيجة لاحتكار طائفة من الناس لها، وبيع تذاكرها بأغلى الأثمان، دون رقيب ولا حسيب.

هذا مثل واحد أذكره هنا، وهو كان للتدليل على ما أريد.

ثالثاً: إن قيام نظام إسلامي في مجتمع لا يعني تغيير كل ما يراد تغييره فيه ما بين عشية وضحاها، فمن الناس من يتصوّر أنه ـ بمجرد انتصار الاتجاه الإسلامي، والعودة إلى تطبيق شريعة الله ـ لا يطلع صباح اليوم التالي، إلا وقد صدرت الأوامر بإغلاق المصارف (البنوك) الربوية السائدة، وتسريح موظفيها، وفرض الحراسة على ممتلكاتها، . . . الخ، وتبعاً لهذا التصور يتوقعون زلزلة الاقتصاد، وتعطيل المصالح، واختفاء رؤوس الأموال، وغير ذلك من النتائج والآثار.

وهذا التصور إنما جاء نتيجة القصور في فهم المنهج الإسلامي في علاج الواقع الفاسد، وتغيير المنكر القائم، وبناء المجتمع الصالح.

فهناك مبادىء ثلاثة لا بدّ أن توضع في الاعتبار عند الاتجاه إلى تطبيق النظام الإسلامي، وإقامة المجتمع المسلم المنشود:

رعاية الضرورات:

أ ـ هناك مبدأ «الضرورات» التي اعترف بها الشرع، وجعل لها أحكامها، وتقرر ذلك في قواعد فقهية عامة أصّلها علماؤنا في كتب (القواعد الفقهية) وفي كتب «الأشباه والنظائر» هي: «الضرورات تبيح المحظورات ـ الضرورة تقدر بقدرها... الحاجة قد تنزل منزلة الضرورة».

ولهذا المبدأ أدلته الكثيرة من الشرع في باب الأطعمة وغيره. وهو مبدأ مسلّم به، مجمع عليه، وليست الضرورات الشرعية كلها فردية، كما قد يتوهم. فللمجتمع ضروراته، كما للفرد ضروراته. فهناك ضرورات اقتصادية، وسياسية، وعسكرية، واجتماعية، لها أحكامها الاستثنائية التي توجبها الشريعة، مراعاة لمصالح البشر، التي هي أساس التشريع الإسلامي كله.

ارتكاب أخف الضررين:

ب ـ مبدأ السكوت على المنكر إذا ترتب على تغييره منكر أكبر منه؛ دفعاً لأعظم المفسدتين، وارتكاباً لأخف الضررين. وبناء على هذا المبدأ يقرر الفقهاء طاعة الإمام الفاسق إذا لم يمكن خلعه إلا بفتنة وفساد أكبر من فسقه. ومما يستدل به لهذا المبدأ حديث النبي ـ ﷺ ـ لعائشة: «لولا قومك حديثو عهدٍ بجاهلية لهدمت الكعبة، وبنيتها على قواعد إبراهيم»[1] ومن ذلك إبقاؤه ـ ﷺ ـ على المنافقين، وترك التعرض لهم، مع علمه بنفاق بعضهم على التعيين، وتعليله ذلك بقوله: «أخشى أن يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه»[2].

وفي القرآن الكريم يذكر الله ـ تعالى ـ في قصة سيدنا موسى ـ عليه السلام ـ: أن سيدنا هارون سكت على عبادة قومه للعجل الذي صنعه لهم السامري، وفتنهم به، حتى يعود أخوه موسى، ويفصل في الأمر، وكان سكوته حفاظاً على وحدة القوم في هذه المرحلة حتى يجيء زعيمهم. وفي

(١) رواه البخاري. (٢) رواه الشيخان.

هذا يذكر القرآن هذا الحوار بين موسى وأخيه هارون ﴿**قال: يا هارون، ما منعك إذ رأيتهم ضلوا، ألا تتبعن، أفعصيت أمري؟. قال: يابن أم لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي، إني خشيت أن تقول: فرقت بين بني إسرائيل، ولم ترقب قولي**﴾[1].

ولم يعترض موسى على احتجاج أخيه بهذا العذر، مما يدل على إقراره وموافقته. وليس شيء أعظم من السكوت على عبادة عجل ذهبي من دون الله، ولكنه سكوت موقوت، لاعتبار مقبول.

مراعاة سنة التدرج:

جـ ـ المبدأ الثالث: هو مبدأ «التدرج» الحكيم الذي نهجه الإسلام عند إنشاء مجتمعه الأول، فقد تدرج بهم في فرض الفرائض كالصلاة والصيام والجهاد، كما تدرج بهم في تحريم المحرمات كالخمر ونحوها.

وعند تجدد ظروف مماثلة لظروف قيام المجتمع الأول أو قريبة منها، نستطيع الأخذ بهذه السنة الإلهية، سنة «التدرج» إلى أن يأتي الأوان المناسب للحسم والقطع. وهو تدرج في (التنفيذ)، وليس تدرجاً في (التشريع) فإن التشريع قد تم واكتمل بإكمال الدين، وإتمام النعمة، وانقطاع الوحي.

ومن الشواهد التي تذكر هنا ما رواه المؤرخون عن الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز، الذي عدّه كثير من أئمة الإسلام خامس الراشدين، أن ابنه عبد الملك قال له يوماً: مالك لا تنفذ الأمور؟! فوالله ما أبالي لو أن القدور غلت بي وبك في الحق!.

يريد الشاب التقي المتحمس من أبيه ـ وقد ولّاه الله إمارة المؤمنين ـ أن يقضي على المظالم وآثار الفساد دفعة واحدة، دون تريث ولا أناة، وليكن بعد ذلك ما يكون، فماذا كان جواب الأب الصالح، والخليفة الراشد، والفقيه المجتهد؟.

---

(١) سورة طه: ٩٢-٩٤.

قال عمر: «لا تعجل يا بني؛ فإن الله ذم الخمر في القرآن مرتين، وحرّمها في الثالثة، وإني أخاف أن أحمل الحق على الناس جملة، فيدفعوه جملة، ويكون من ذا فتنة»[1].

وهذا هو اليسر، وتلك هي الواقعية في منهج الإسلام العظيم.

---

(١) انظر: الموافقات للشاطبي جـ٢، ص٩٤.